

## سوسيولوجيا الانحراف والمتغيرات الوظيفية للأسرة الجزائرية Sociology Of Delinquency And Functional Variables For The Algerian Family

تاريخ القبول: 2018/11/18

تاريخ الإرسال: 2018/08/17

**الكلمات المفتاحية:** السلوك الانحرافي؛  
انحراف الأحداث؛ التغيرات الوظيفية؛  
الأسرة؛ المجتمع.

### **Abstract:**

The aim of this research paper is to clarify the status and mobility situation and dynamic of the phenomenon of delinquency in society some place changes and developments of various factors socio-familly, economic and environmental essentially, which are related to the growth phenomenon through the inconsistency of the value system and the local culture of Algerian society with the dynamics of the functional changes of the Algerian family, which put this situation dysfunctional In family roles, social functions and community duties. a situation that requires the serious presence of all actors at all levels and areas to reduce the phenomenon and the ability to manage it.

**Keywords:** Deviant behavior; Juvenile delinquency; Functional changes; The family; Community.

د / أحمد عبد الحكيم بن بعلوش (\*)  
جامعة باتنة 1- الحاج لخضر  
baahak@gmail.com

### **ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على وضعية وحركية ظاهرة الانحراف في الوسط المجتمعي في ظل تغيرات وتطورات مختلف العوامل السوسيو-أسرية والاقتصادية والبيئية بالأساس، والتي لها صلة تفاعلية بنمو الظاهرة من خلال عدم اتساق المنظومة القيمية والثقافة المحلية للمجتمع الجزائري مع ديناميكية التغيرات الوظيفية للأسرة الجزائرية، مما أفرز هذا الموقف خلل وظيفي في الأدوار الأسرية والوظائف الاجتماعية والواجبات المجتمعية.

الأمر الذي يتطلب الحضور الجاد لكل الأطراف الفاعلة على جميع الأصعدة والمجالات للحد من الظاهرة والقدرة على تسييرها .

(\*) - المؤلف المراسل: أحمد عبد الحكيم

بن بعلوش، baahak@gmail.com

### مقدمة:

باستحضار ادوات وعي الذات والمجتمع تطرح مسألة الانحراف في المجتمع الجزائري كل متغيراتها الوظيفية ومختلف عناصرها الواقعية باعتبارها من القضايا الهامة ذات حساسية اجتماعية قانونية أمنية، تناولتها بالبحث والدراسة مجالات عديدة بمشاريها ومختلفة بنظرياتها خاصة إذا ارتبطت مسألة الانحراف بالمجال الاجتماعي والوسط الأسري بمتغيراته الوظيفية وتفاعلاته مع تطورات المجتمع ودينامية الحياة اليومية الاجتماعية، وفي ظل الخلل الوظيفي لجملة من الوظائف والأدوار الأسرية والاجتماعية، هي صور لواقع مجتمعي ساعد على توسع ظاهرة الانحراف - التي هي في الأصل قديمة- بمختلف أشكالها وتنوع مصادرها وتعدد أساليبها وطرقها.

لذلك يجب البحث في الظاهرة من خلال ماهية الانحراف الاجتماعية والقانونية وسياق التداول وكذا التساؤل عن الأبعاد والعوامل التي تفسر الظاهرة، وسيتم الارتكاز في التحليل على النظريات السوسيولوجية المفسرة للسلوك الانحرافي، ثم اسقاط وربط مجال الظاهرة بمختلف عوامل تغيرات الأسرة الجزائرية، وكشف الظاهرة في ولاية باتنة من خلال القراءة الرقمية والتفسير السوسيوقانوني.

### أولا- ماهية الانحراف ومجالات التداول:

يعد السلوك الانحرافي من المواضيع التي لها سياق تداول واسع وينسحب على مجالات متعددة من التخصصات لا سيما منها الاجتماعية والقانونية، نظرا لارتباط هذا السلوك بأمن واستقرار المجتمع من خلال تعدد أبعاد الظاهرة باعتبارها هي إفرازات لعوامل متنوعة تؤثر وتتأثر بجوانب اجتماعية وثقافية وقانونية مختلفة إضافة إلى اختلاف وحدة الاهتمام التي تناولها الباحثون والمختصون، فمنهم من اهتم بالمؤسسات والنظم التي تعمل على مكافحة الجريمة، ومنهم من اهتم بتفاعلات الأفراد، في حين ركز آخرون في دراساتهم للجريمة على الاتجاهات السلوكية من خلال اتجاه المجرم والجريمة، ومهتمون آخرون درسوا نمط معين من السلوك الإجرامي كتعاطي المخدرات أو الانتحار أو الرشوة ...، ومنهم من درس المحكوم عليهم في قضايا معينة فقط، في حين هناك من درسوا المتهمين والمحكوم عليهم معا، وحديثا هنالك من اتجه إلى دراسة الضحية بهدف فهم وتفسير الإجرام، وآخرون اهتموا بإجرام



الرجال وغيرهم اهتموا بإجرام النساء والفريق الثالث يجمع بين الاثنين، لذلك تتباين أوجه الاهتمام من قبل الدارسين والباحثين مما نجم عنه تباين في النتائج وتعدد في المداخل واختلاف في وجهات النظر والآراء والتشعب في دراسة هذه المسألة.

لذلك فإن الانحراف الاجتماعي كظاهرة اجتماعية قانونية هي نتاج لتطورات عناصر ظاهرتي المشكلة الاجتماعية والتفكك الاجتماعي لتصل إلى مرحلة الانحراف، على اعتبار أن المشكلة الاجتماعية هي الخروج عما هو مألوف في الوضع السوي والسائد في التنظيم الاجتماعي، وأي انحراف عن هذه الحالة يعتبر علة مرضية لأنها لا تمثل الحالة الطبيعية ولا تعبر عن السواء الاجتماعي للمجتمع الإنساني.

وعليه يقسم ميرتون Merton المشكلات الاجتماعية إلى نمطين: (1)

الأول: يطلق عليه التفكك الاجتماعي ويقصد به الوهن التنظيمي.

الثاني: يطلق عليه السلوك المنحرف

والتقسيم لا يعني أن كل نمط يركز على ظواهر متباينة، وإنما يتناول جوانب مختلفة من نفس الظاهرة، ليجد مصطلح التفكك الاجتماعي مساحة له في ظل فشل الفرد في التمثيل لمعايير وقيم مجتمعه في ظل عدم قدرته على التكيف مع الحياة الاجتماعية الجديدة، ليتجه مفهوم التفكك الاجتماعي إلى ما يصيب النسق الاجتماعي من قصور أو خلل في أدائه لوظائفه الأساسية وهي تحقيق الاستمرارية والاستقرار.

لذلك فإن مصادر التفكك الاجتماعي تكمن في صراع المصالح والقيم وترتبط بجماعتين كل واحدة منهما تسعى بالدرجة الأولى لتحقيق مصالحها، من هنا يمكن الولوج إلى تناول وتحديد المعنى الشامل للسلوك الانحرافي بدلالات واضحة ومؤشرات تفسيرية تتساند فيها مصطلحات مفاهيمية وظاهراتية تؤسس للمصطلح معرفيا ومجتمعيا بداية بـ:

1- **التعريف القانوني:** يعتبر السلوك الإجرامي كل فعل أو امتناع عن سلوك أو فعل

يجرمه المشرع وينص له قانون يمثل قاعدة جزائية تُطبق على الخارجين عنها. (2)

ويشترط في الجريمة بهذا المنظور أركان ثلاثة أساسية من أهمها الركن المادي الذي يشير إلى أن الفعل أو الامتناع له وجوده المادي المحسوس، فالأفكار مثلا لا تعتبر

في القانون الجنائي جريمة. كذلك ركن الأهلية القانونية للفاعل أي أن يكون من أهل المسؤولية القانونية .

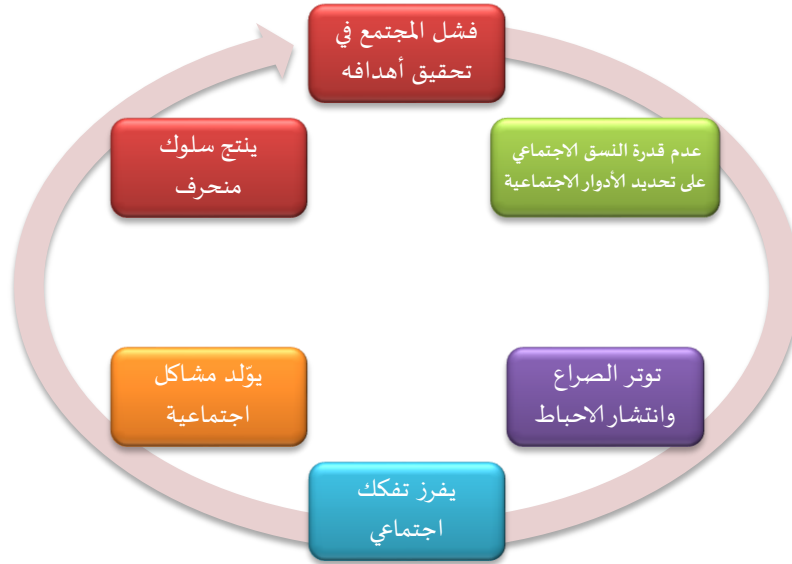
ثم الركن الشرعي أو القانوني الذي وفقا له يتم تحديد أي الأفعال جريمة أو القانوني الذي وفقا له يتم تحديد أي الأفعال جريمة.<sup>(3)</sup>

لذلك فالسلوك الانحرافي من الزاوية القانونية هو أي فعل أو نوع من السلوك، أو موقف يمكن أن يعرض أمره على المحكمة ويصدر فيه حكم قضائي، كما يمثل الانحراف الفعل الذي يضر بمصلحة الجماعة أو المجتمع ويهدد كيانه، نتيجة عدم التزام من يأتيه بالقيم والمعايير التي تطبق في المجتمع، والتي تقيّمها الجماعة وتحرص للحفاظ عليها. ومعنى ذلك أن الانحراف يتضمن أنماط من السلوك المضاد للمجتمع ويؤدي إلى الضرر بالتنظيم الاجتماعي.

2- **التعريف الاجتماعي:** تناول علماء الاجتماع الانحراف من الناحية الاجتماعية باعتبارها ظاهرة اجتماعية سلبية تؤثر وتتأثر بالنظم الاجتماعية، وأن الجريمة ليست ظاهرة فردية تحركها دوافع داخلية فقط، على عكس المدرسة النفسية. وقد ركزت الدراسات الاجتماعية على العوامل: (الأسرية، والثقافية، والإعلامية، والاقتصادية، والتعليمية، والطبقة الاجتماعية، والجنس) التي تساعد على تنمية وتعزيز سلوك الانحراف الاجتماعي والجريمة، بالإضافة إلى البحث عن العلاقة بين العنف والانحراف الاجتماعي، والعلاقة بين الجريمة والفقير، أو العلاقة بين الجريمة والاضطهاد داخل المجتمع، والعلاقة بين الجريمة وانخفاض المستوى التعليمي، والعلاقة بين الجريمة ومكان الإقامة سواء في الريف أو الحضر أو الأماكن العشوائية والنائية، والعلاقة بين الجريمة والتفكك الأسري... .

والسلوك الانحرافي هو خروج عن معايير المجتمع أو عن قواعد الإجماع، أي القواعد التي يحددها المجتمع وتحكم سلوك أفرادها، أو هي تلك الأفعال التي تمثل خطرا على المجتمع وتجعل من الصعب تحقيق التعايش والتعاون بين أفراد المجتمع، أو هي كل مخالفة لمشاعر الولاء الاجتماعي، وهذا ما ذهب إليه كل من "دوركايم" و"بارسونز" عندما اعتبرا الجريمة سلوكا لا معياريا أي منحرفا عن المستوى المعياري في المجتمع.

وإذا حاولنا أن نؤسس لمعنى اجتماعي للانحراف فهو الخروج عن المعايير التي ارتضاها المجتمع والذي هو يعتبر صراع بين رغبات وطموحات ودوافع الفرد من جهة ووسائل الضبط الاجتماعي والسلوكي التي يعتمدها المجتمع أو الجماعة من جهة أخرى، وما يعتبر انحرافاً يمكن أن يتغير من وقت إلى آخر ومكان لآخر، لذلك فهو مسألة نسبية أي تختلف من مجتمع لآخر باختلاف قيم الثقافة المحلية. والشكل التالي يوضح مراحل تطور المواقف الاجتماعية وعمليات التفاعل بين المشكلات الاجتماعية والانحراف والتفكك والصلة العلائقية بينهم.



**الشكل 01:** يوضح عملية التفاعل بين المشكلات الاجتماعية والانحراف والتفكك

ففي حالة فشل المجتمع في إشباع احتياجات الأفراد وتحديد الأدوار الاجتماعية بفعالية يشعر الأفراد بالإحباط نتيجة الإخفاق في تحقيق الأهداف وبالتالي تظهر الصراعات في الأدوار، وإذا زاد الإحباط وتوتر الصراع نتجت التفككات الاجتماعية، وإذا تفشى التفكك الاجتماعي وامتد بين قطاعات مجتمعية لها ثقلها

أفرز مشكلة اجتماعية، وإذا أثرت المشكلة الاجتماعية سلبا في الأفراد أو الجماعات أصبحت سلوكا انحرافيا ويتطلب الموقف مواجهة وتدخل.

### **ثانيا- الأبعاد والعوامل المفسرة للانحراف:**

تنقسم الأبعاد والعوامل المؤدية إلى الانحراف إلى عوامل ذاتية شخصية تهتم الفرد في تكوينه النفسي والعقلي والعضوي والتربوي، وإلى عوامل أخرى خارجية تعنى بالبيئة التي يعيش فيها الشخص سواء في الأسرة أو المدرسة أو العمل أو الوسط الاجتماعي الغير سوي، فعلاقات الشخص الاجتماعية داخل هذه البيئة هي التي تؤطره وتوجهه إلى وجهة السلوك المنحرف بصفة عامة.

### **1 - العوامل الذاتية والفردية المفسرة للانحراف:**

أ -عوامل ديموغرافية: هي متغيرات متعلقة بالنوع والسن كأن نقول أن الذكور أكثر إجراما من الإناث، مع الاشارة إلى ان هذا التفاوت لا يمكن أن نرجعه إلى الاختلاف البيولوجي فقط الموجود بين المرأة والرجل، وإنما يرجع إلى تلك الظروف والأبعاد الاجتماعية التي تعنى بنشاط المرأة وحدود منزلتها الاجتماعية التي لا تتيح لها فرصة الاختلاط والاحتكاك بمتطلبات الحياة الاجتماعية، وإن ارتكاب المرأة للجريمة يزداد كلما أتاحت لها الفرصة الاختلاط والعمل.

أما عامل السن فيشير إلى مرحلة الشباب باعتبارها أكثر المراحل التي تصل فيها الجريمة إلى ذروتها، الا أنه لا توجد علاقة وظيفية بين العمر وتكوين السلوك الانحرافي، لأن هناك متغيرات مؤثرة أخرى.

ب- العوامل النفسية: هي الأبعاد النفسية المكونة للعوامل الشخصية من خلال المؤثرات الشعورية واللاشعورية التي تؤدي إلى اختلال أو اهتزاز في الشخصية، مما يجعل الفرد جاهز لارتكاب سلوك انحرافي إذا ما توفرت معه عناصر أخرى مثيرة للموقف ودافعة للسلوك.

مثلا قد ينشأ السلوك المنحرف من خلال ضعف كل من الأنا والأنا الأعلى، نتيجة عدم قدرة الفرد على التحكم في دوافعه والسيطرة على النزعات الانفعالية من خلال تفسير ايكهون<sup>(4)</sup>.

## 2 - العوامل الخارجية المفسرة للانحراف:

أ- **البيئة الأسرية:** تعد العوامل المتعلقة بالأسرة من المؤثرات التي تم التطرق لها امبريقيا لسوسيولوجيا الانحراف حيث تم الاهتمام بالتربية، شكل الأسرة، العلاقة بين الأب والأم، وكذلك جنوح الآباء فيما بينهم لأن التربية الغير متخصصة والصراع المحتدم مع الأطفال وبين الآباء كلها عوامل لها تأثير في جنوح المراهقين. اضافة إلى عامل مهم، والمتمثل في عدم التوافق بين افراد الاسرة مما يؤدي إلى بروز حالات الانحراف وقد يرجع إلى حالة العنف داخل الاسرة حيث يأخذ اشكالا متعددة كالسب والضرب والتهديد والحرمان.<sup>(5)</sup> لذلك تعد الأسرة مجال حساس ودينامي يتأثر بطريقة مباشرة بوظيفية الأدوار والمكانات والسلطة من عدمها.

### ب- العوامل الاجتماعية:

• **جماعة الرفاق:** هي مجموعة الأفراد المقربين للشخص ذاته ويشتركون معه في العمر والميول والاتجاهات والمكانة الاجتماعية، وجماعة الرفاق تلعب دوراً كبيراً في حياة الفرد من ناحية التأثير في سلوكياته حيث يسلك الفرد مثل سلوكهم، وهذا ما يتسق مع نظرية المخالطة الفارقة لسذرلاند تشير إلى أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه عن طريق الاختلاط والتفاعل والتأثير المتبادل مع أشخاص آخرين خلال عمليات التواصل والاتصال.

• **البيئة المدرسية:** هي المجال الذي ينشأ فيها الحدث فإذا ما أهملت المدرسة الرقابة على تلاميذها أو خضوعهم لأساليب تعليمية جامدة وعقيمة فإن ذلك سيؤدي إلى نتيجة عكسية مما يدفع التلاميذ للانحراف والجنوح. لذلك فإن للمدرسة دورا كبيرا باعتبارها إحدى المؤسسات الأساسية التي تساهم في تشكيل عقلية ووعي المراهق وتركيبته النفسية وكثيرا ما تلعب المدرسة دورا سلبيا يجعلها تدخل ضمن إطار العوامل المسببة للانحراف.

• **وسائل الاعلام:** ويكمن تأثيرها في الصلة التأثيرية من خلال تقمص شخصيات اعلامية ومؤثرات ترويجية وقد تتحول حالات التقليد والمحاكاة إلى ممارسة فعلية لأعمال العنف التي يترتب عليها انسياق الحدث في مسار الجنوح وارتكاب الجرائم.

وقد يساهم الإعلام أيضا في الانحراف من خلال مشاهدة الأفلام المنحطة، وفي عدد من أشكال الغزو الثقافي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.<sup>(6)</sup>

• **المسكن:** يؤثر إلى حد كبير على مستوى الاجتماعي والاقتصادي فوجود المسكن في حي يحتوي على المرافق الحضرية من جهة، ويحتوي المسكن على عدد كاف من الحجرات وتوفر الشروط الصحية فيه من تهوية وإضاءة ومياه من جهة أخرى، الوضع الذي يكون له انعكاس ايجابي على نفسية ساكنيه ويتطلب وجود دخل اقتصادي ملائم للأسرة، أما في حالة انخفاض دخل الاسرة فسينعكس ذلك المستوى حيث تقيم الاسرة في مسكن متواضع قد تنعدم فيه وسائل الترفيه أو يؤثر على ساكنيه من خلال تربية غير صحية للأبناء أين تكثر فيه النزاعات والألفاظ البذيئة وعدم احترام أفراد الأسرة.

• **وقت الفراغ:** في كثير من المواقف يكون السلوك المنحرف نتاج فترات لعب غير موجه أو نتاجاً لافتقار التوجيه في استثمار الصحيح لوقت الفراغ، ومن ثم يمكن القول أن التقصير في توفير وسائل الترفيه المناسبة وشغل وقت الفراغ قد يكون من العوامل التي قد تساهم في حدوث السلوك المنحرف لدى المراهقين.

**ج/ العوامل الاقتصادية:** من بين اهم المتغيرات الاقتصادية الاساسية التي تساهم في توليد الانحراف وانتشاره البطالة والفقر ومستوى المعيشة، وهي نتاج عدم كفاية الاحتياجات الضرورية للفرد في حياته اليومية لذلك فإن ضعف القدرة الشرائية وانخفاض المداخيل وتدني مستوى المعيشة يساهم في اضطراب الاستقرار النفسي لدى الإنسان فكلما كان دخل الفرد مضطرباً كان رضاه واستقراره غير ثابت يتحول إلى كراهية على المجتمع، وهذا الحال من الإحباط يولد شعوراً سلبياً تجاه المجتمع.

وعليه فإن عدم كفاية الدخل للفرد ولأسرته في حالة الجنوح مما يؤثر على العلاقات الاجتماعية، ويدفع إلى الشعور بالحرمان المادي الذي قد يغذي الاتجاهات والمشاعر الخاطئة كالشعور بالحسد والحقد والكراهية والنقص، وكل هذا يسهم في نمو الاتجاهات العدوانية أو السلوك الجانح.



د- العوامل القانونية: المتمثلة في ضعف الجزاءات والعقوبات ضد المنحرفين من خلال عدم الحزم في تنفيذ العقوبات مما يؤدي إلى التمادي في ممارسة السلوك الغير سوي لدى الأفراد، كما قد تكون الرقابة الضعيفة مع أن الجزاءات شديدة ولكن القائمون على تنفيذها لا ينفذونها بدقة، بسبب نقص القوى العاملة في ميدان الضبط الاجتماعي<sup>(7)</sup>. أو تدخل أطراف نافذة تحول دون تطبيق القانون الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الرقابة والعدالة لقيمة القانون وأهميته لدى المجتمع.

### ثالثا- النظريات السوسيولوجية المفسرة للسلوك الانحرافي:

1- نظرية التفكك الاجتماعي: يقدم هذا المدخل تفسيراً شاملاً للظاهرة، إذ يرتقي في معالجة الانحراف إلى مستوى السياق الكلي لحركية أنظمة المجتمع، ويجعل تزايد وتيرة تغير المجتمع السبب في ارتفاع حجم الجرائم فيه، ويُفسر ذلك باعتبار أن "التغير السريع يؤدي إلى ضالة تمسك أفراد المجتمع بالقيم والتقاليد نتيجة لظهور مواقف وظروف جديدة تتطلب التوافق معها بصورة مختلفة... هذا من شأنه أن يحدث تفككا في بناء المجتمع وفي نماذج العلاقات السائدة بين أجزاء جماعته الاجتماعية وبين هذه الجماعات وبعضها البعض"<sup>(8)</sup>، لذلك فإن ضعف العلاقات التي تربط الأفراد ببعضهم البعض يؤدي إلى انتشار الفردية بينهم وفشل المجتمع في تعديل أو تجديد المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك في ظل التغير الاجتماعي السريع، إضافة إلى فشل المعايير الاجتماعية في تيسير طرق مشروعة للأفراد ليحققوا أهدافهم وعدم قدرة مؤسسات المجتمع في تعزيز علاقاتها ببعضها البعض مما يعوق تحقيقها لأهدافها.<sup>(9)</sup> وقد فسرت هذه النظرية الأبعاد الاجتماعية لمفهوم التفكك تفسيراً عمرياً إذ جعلت هذه الأبعاد نتيجة لعمليات تمر بها المدينة، ثم فسّر السلوك المنحرف بعد ذلك على أساس افتراض ارتباط السلوك المنحرف بأوضاع معينة تنشأ نتيجة لعملية نمو المدينة.

ويفسر تكليفورد شوت الجريمة والانحراف باستخدام مفهوم البيئية "الإيكولوجيا" إلى بعض العوامل مثل الظروف السكنية السيئة والازدحام وانخفاض مستويات المعيشة والصراعات الاجتماعية والقبلية على أنها أمراض تعكس نمط الحياة في الجماعة المحلية أكثر من كونها عوامل تسهم إسهاماً مباشراً في الجريمة والانحراف<sup>(10)</sup>.

وحتى الأسرة المفككة والعصابة الجانحة التي غالباً ما يعتقد أنهما من العوامل الأساسية للانحراف إنما تعكس صورة لما هي عليه الأوضاع في المجتمع المحلي .

**2- نظرية الثقافة الفرعية الجانحة:** تعمل هذه النظرية على طرح مفاده أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا يتميزون عن سواهم من أفراد الطبقة الاجتماعية الوسطى بخصائص ثقافية معينة تدفعهم وتشجعهم على ارتكاب السلوك المنحرف، وترجع هذه النظرية الانحراف إلى طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع. وقد خلص كوهن من دراساته حول الانحراف أو الجنوح، وكيفية تبلور ثقافة خاصة بالأطفال الجانحين تدعم توجههم نحو هذا النمط من السلوك للقول بأن أطفال الطبقة العاملة يعانون من مشاكل أشد من تلك التي يعاني منها أطفال الطبقة المتوسطة، الذين يعانون بدورهم من مشاكل أشد حدة من المشاكل التي يعاني منها أطفال الطبقة العليا، ولقد وجد أن معايير الطبقة الوسطى هي المستخدمة في الحكم على السلوك عند أطفال الطبقة الدنيا في المدرسة وغيرها من المؤسسات التي يتفاعل فيها هؤلاء الأطفال مع المجتمع، ولأن هؤلاء الأطفال لا يشعرون بالتفاف وقبول من حوله، ولأنه من الصعب عليهم مجاراة وتقبل معايير الطبقة الوسطى، ولأن من شروط تكوين ثقافة فرعية هو وجود فئة من الأفراد تعاني نفس المشاكل، فإنه تتكون ثقافة فرعية تعالج مشاكل هؤلاء الأطفال والتي من أهمها مشكلة التكيف، فتطور لهم معايير سلوكية تستطيع مجاراة التغيير في المجتمع ليحققوا بذلك ذواتهم، الأمر الذي يزيد من انتمائهم لهذه الثقافة.<sup>(11)</sup>

ويستمر الصراع وتزيد الثقافة الفرعية في دفع الأفراد على العمل خارج المعايير التي تؤكدها الثقافة العامة وفي الوقت نفسه تحفزهم نحو العمل بالمعايير الحديثة وهكذا تستمر الثقافة الفرعية في محاولة تأكيد نفسها داخل الثقافة العامة بالمجتمع في حالة من التصارع والتجاذب.

**3- نظرية الوصم الاجتماعي:** تنظر هذه النظرية إلى السلوك الإجرامي باعتباره (وصمة) توسم كل من يقوم بخرق القواعد والمعايير التي حددها المجتمع، فبمجرد إدانة الشخص في جريمة ما، يلقب بالمجرم وتظل وصمته الإجرامية عالقة في تاريخه

الاجتماعي متعرضاً بسببها للعزلة والانطواء والمهانة، وتؤكد هذه النظرية على الأضرار المترتبة على وصم المجرم والتي تظل مرافقة له ولكل من له علاقة قرابية به. ففي الواقع أن "نظرية الوصم" أو "رد الفعل الاجتماعي" ترى أن المنحرفين يتجهون إلى أن يكونوا منفردين أو متميزين بخصائص يخلعها عليهم آخرون، وإن هذه الخصائص هي (تسميات) Labels أو صفات تعمل على إثارة أنساق الضبط الاجتماعي وتحريكها، علاوة على أن الأنشطة الضابطة التي تمارسها هذه الأنساق تتميز بطابع الشرعية القانونية باعتبارها تمثل استجابات نظامية للانحراف.<sup>(12)</sup>

كما تقوم هذه النظرية على أساس إيضاح قضيتين هما: أنه قد تتكون هوة بين حكم بعض الأفراد على سلوكيات معينة وحكم الجماعة التي ينتمون إليها، ففي الوقت الذي يسمح الأفراد لأنفسهم إبداء تلك السلوكيات نجد الجماعة تجرمها وتحكم على فاعلها بكونه خارجاً عن قواعد الاجماع بالمجتمع، وهذا ما يسمى بالوصمة الاجتماعية. أما القضية الثانية والجوهرية في هذه النظرية فتتمثل في الأبعاد العكسية أو السلبية لقوة الضبط الاجتماعي على الأفراد والتي قد تدفعهم للإجرام بعد فقدانهم ما كانوا يسعون إلى بلوغه وهو السمعة الحسنة وشهادة الأخلاق الاجتماعية، وهذا ما تطرحه هذه النظرية.

**4- نظرية المخالطة الفارقة:** تعتمد هذه النظرية والتي تسمى أيضاً نظرية الاختلاط التفاضلي على شرح كيفية انتقال السلوك الإجرامي عن طريق التعليم عن الآخرين أو من خلال الاحتكاك بالمنحرفين في تعلم الأشكال الإجرامية والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة بين الأفراد المنحرفين.<sup>(13)</sup>

ويقول "تارد" أن السلوك الإجرامي لا يشكل سمة أو مرضاً ينتقل إلى الإنسان بالوراثة بل هو مهنة يتعلمها الإنسان من خلال اختلاطه بالآخرين وتقليده لهم وذلك حين يختار لنفسه مثلاً معيناً يحذو حذوه، والسلوك الإجرامي بهذا المعنى يشكل مهنة قد لا تختلف عن أية مهنة أخرى إلا من حيث محتواها الإجرامي فحسب. وعليه فنظرية المخالطة الفارقة تشكل طرحاً منهجياً آخر حديثاً لشرح كيفية انتقال السلوك الإجرامي بطرق التعلم من الآخرين، أو من خلال الاختلاط بالمجرمين

وتعلم الأنماط الإجرامية والدوافع والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة، وتمثل هذه النظرية محاولة علمية رائدة مقارنة بسابقتها التي تفسر ظاهرة الجريمة، كما أنها عمدت إلى استخدام مفاهيم شائعة لا يختلف حول مدلولاتها، مما جعلها نظرية متحررة من الخصوصية الثقافية التي حكمت محاولات عدة أهمها نظرية التقليد ونظرية اللامعيارية، فهذه النظرية متحررة من الزمان والمكان تصلح للاستخدام في مختلف الثقافات وفي مجتمعات متباينة.

**5- نظرية القهر الاجتماعي:** يرى أصحاب هذه النظرية أن "الانحراف هو ظاهرة اجتماعية ناتجة عن القهر والتسلط الاجتماعي الذي يمارسه بعض الأفراد تجاه البعض الآخر"<sup>(14)</sup>، فالفقر يمثل أرضية خصبة للجريمة والفقراء يولدون ضغطا ضد التركيبة الاجتماعية للنظام مما يؤدي إلى انحراف الأفراد، بمعنى أن الفقر باعتباره انعكاسا صارخا لانعدام العدالة الاجتماعية بين الطبقات يولد رفضا للقيم والأخلاق الاجتماعية التي تؤمن بها الشريحة الكبرى من المجتمع، فإذا ما اختل توازن القيم الاجتماعية سادت حالة الفوضى والاضطراب وبرزت مظاهر الانحرافات السلوكية.

فالسوك الانحرافي من منظور نظرية القهر الاجتماعي يعزى إلى عدم التوازن بين الهدف الذي يرسمه الفرد في حياته والوسيلة التي يستخدمها لتحقيق ذلك الهدف في النظام الاجتماعي، فإذا كان الفارق بين الأهداف الطموحة والوسائل المشروعة التي يستخدمها الأفراد كبيرا، أصبح الاختلال الأخلاقي لسوك الفرد أمرا واضحا.

**6- نظرية الضبط الاجتماعي:** يركز أصحاب هذه النظرية في دراساتهم لظاهرة الجريمة على متغيرات يمكن قياسها إجرائيا، واتخذوا من متغير الضبط الاجتماعي نهجا لتفسير الظاهرة، فأنصار هذه النظرية ينظرون للإجرام والجنوح عموما على أنه نتاج حالة التحرر النسبي من الارتباط بالقيم والمعتقدات الأخلاقية والتي تحكم السوك والعلاقات أثناء التفاعل الاجتماعي بالمجتمع ليعيشوا حياة واحدة في ظل التزام كل أفراد المجتمع بهذه القواعد والأعراف.<sup>(15)</sup>

وترى هذه النظرية أن مصدر سلوك الأفراد المعتدل في النظام الاجتماعي إنما ينشأ من سلطة المجتمع عن طريق القانون على تعاملهم مع الآخرين، ولو ألغي القانون الهادف إلى تنظيم حياة الناس لما حصل هذا الاعتدال الاجتماعي في السوك وانحرف أفراد

المجتمع بسبب الرغبات والشهوات الشخصية ، كما تركز على أن الانحراف يتناسب تناسباً عكسياً مع العلاقة الاجتماعية بين الأفراد ، فالمجتمع المتماسك الذي تسوده العلاقات الإنسانية والمودة تقل فيه نسبة الانحراف ، فيما ترتفع هذه النسبة في المجتمع المفكك ، لذلك تشتغل نظرية الضبط الاجتماعي على أربعة عناصر أساسية في الحد من السلوك الانحرافي وهي: (16)

- صلة الرحم والقربا: حيث أن شعور الأفراد بقوة صلاتهم الاجتماعية المتينة يقلل من فرص انحرافهم.

- الانشغال الاجتماعي: المتمثل في انخراط الفرد في نشاطات اجتماعية سليمة تستهلك طاقته الفكرية والجسدية ، كالخطابة والكتابة وممارسة الهوايات البدنية والانضمام للجمعيات الخيرية.

- الالتزام والمتعلقات: في صورة استثمار الأفراد أموالهم عن طريق شراء وتملك العقارات والمنافع والمصالح التجارية.

- الاعتقاد: حيث أن الأديان عموماً تدعو معتقبيها إلى الالتزام بالقيم والمبادئ الخلقية.

وعليه نخلص إلى أن ضعف العلاقة بين الفرد والمجتمع أو تصدعها تُنتج السلوكيات المنحرفة بحسب فرضيات النظرية.

#### رابعا- مجال ظاهرة الانحراف وتغير الأسرة الجزائرية:

إن الاهتمام بتغيرات الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالانحراف هو امتداد للطرح الذي ينظر إلى الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية يحتضنها الوسط الاجتماعي الأسري الذي يعد من العوامل الاجتماعية المهمة التي تساعد الفرد على ارتكاب الجريمة في حالة الخلل الوظيفي لمتغيرات ووظائف هذه البيئة ، ذلك أن الوسط الأسري هو الذي يسمح للفرد بالتدرب على الحياة الاجتماعية ، وما يضعه المجتمع من معايير وقواعد أخلاقية يتم نقلها إلى الأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية ، فهذه القواعد تضبط بشكل فاعل السلوك الفردي لصالح المجتمع ، وبهذا تكون الأسرة الوحدة الاجتماعية الأساسية المسؤولة على تحديد وتكوين شخصية الفرد من خلال تقرير النماذج السلوكية للفرد.

وعليه فإن الأسرة الجزائرية بكل عناصرها ومكوناتها تفاعلت وتأثرت بعوامل التحديث الناتجة عن التطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية ، باعتبار ان التحديث في أبسط معانيه هو " انتقال المجتمعات التقليدية والبسيطة إلى الاستعانة بنماذج التكنولوجيا والآلية ، ويتبع ذلك من تغيرات في لتنظيمات الاجتماعية والبنية الثقافية"<sup>(17)</sup> ، بهذا انخرطت الأسرة الجزائرية في التحولات الكبيرة المتسارعة ماديا وفكريا والتي تتزامن مع اتساع وتيرة العولمة والانفتاح على الثقافات الغربية مما جعلها مطالبة بمواجهة جملة من التحديات الاجتماعية والثقافية والأخلاقية ومحاولة الحد من تأثيراتها السلبية كي لا تحدث تغييرا سلبيا على نسيج الأسرة الجزائرية التي بدأت تفقد قدرا معتبرا من تماسكها ووحدتها وانعكس ذلك على ادائها لمسؤوليتها ودورها في التشيئة الاجتماعية .

ونتح عن ذلك تغيرات بنائية ووظيفية على نسيج الأسرة الجزائرية وهيكلها من خلال التغير في حجمها ونمط بنائها ، أيضا تغير الخصائص الاجتماعية لأعضائها والتغير في الأدوار الاجتماعية لهؤلاء الأعضاء على مستوى الأسرة والمجتمع مما أدى إلى تغير بعض القيم والضوابط التي تحكم سلوكهم واختياراتهم وأفعالهم الاجتماعية ، من خلال ظهور عوامل أسرية أخرى كان لها التأثير المباشر في تفاقم انتشار ظاهرة الانحراف في الجزائر المتمثلة في: <sup>(18)</sup>

- عوامل اقتصادية تتعلق بوضعية أسر المنحرفين من ظروف صعبة تتبلور فيها حالة الفقر والحاجة المادية ، الأمر الذي يجعلها في حالات كثيرة تدفع بأبنائها نحو عمالة الأطفال ، في مجال كثيرا ما يكون بيئة صالحة لارتكاب الجريمة وممارسة السلوك المنحرف وأيضا إلى انتشار ظاهرة أطفال الشوارع من خلال الدفع إلى التسول ، وممارسة أنشطة ممنوعة قانونيا واجتماعيا تؤدي بهم في النهاية إلى ارتكاب الجريمة مثل المتاجرة في المخدرات وممارسة الدعارة وغيرها .

- اضافة إلى عوامل اجتماعية تتعلق بإهمال الأسر لأفرادها عن طريق تخليها عن مسؤوليتها تجاه أبنائها من جانب رعايتهم المادية والمعنوية ، ومتابعة سلوكهم وتصرفاتهم في الشارع والمدرسة ومراقبة أوقات دخولهم وخروجهم من البيت إلى جانب

إرشادهم وحل مشاكلهم، الأمر الذي غالبا ما يجعل هؤلاء الأطفال المهملين يفتقرون إلى الحد الأدنى من الرعاية والضبط السلوكي لوقايتهم من الانحراف والجنوح. - عوامل تتعلق بتفكك الأسرة الذي يصيب بنيتها وعلاقتها كوحدة اجتماعية من خلال الطلاق مثلا أو غياب أحد الأبوين أو كليهما أو تفاقم المشكلات بينهما مما يؤدي في حالات كثيرة إلى شعور الأبناء بالضياع ويهيئ ظروف الانحراف. - عوامل أخرى انتشرت بكثرة في أوساط أسر المنحرفين تتعلق بضعف تأثير سلطة القيم الاجتماعية فأصبح السعي وراء المال له الأولوية، ويصبح ما يحرك الوالدين هو الاعتبارات المادية اللاقمية، فيدفعون أولادهم إلى السعي وراء الحصول على المال دون رقابة لمصدره وطريقة الحصول عليه، مثل إقبالهم على السرقة والمتاجرة في المخدرات وممارسة الدعارة .

- كذلك عوامل مرتبطة بالعنف أثرت في التوازن النفس واجتماعي للفرد، المتمثلة في استعمال أسلوب العنف الجسدي واللفظي كمنهج تربوي في معاملة الأبناء، لأن اللجوء إلى هذا الأسلوب في تقويم الأبناء غالبا ما يرجع إلى النقص في وعي الآباء والضعف في المستويات الثقافية التي تأهل الأسرة لأداء أدوارها بطرق تربوية سليمة وإيجابية، الأمر الذي يؤدي في أغلب الحالات إلى هروب الأبناء من البيت والتعرض لأخطار الانحراف والجنوح، أيضا فقدان الأمل والثقة في المستقبل وانسداد الأفق وانتشار مشاعر اليأس والتشاؤم والإحباط، الأمر الذي يؤدي إلى تبني الأفكار والمواقف المتطرفة والمتشعبة والانفعالية والاستجابة للاستثارة بسرعة والقلق بكافة أشكاله والتوتر العصبي والتدني المنحرف، والخيارات الأيديولوجية الاستقطابية الحادة.

#### خامسا- ظاهرة الانحراف في ولاية باتنة:

ظاهرة الانحراف في ولاية باتنة بشساعة مساحتها وكثافة سكانها وموقعها الجغرافي وديناميكية ثقافتها المحلية فرضت وجودها في المجتمع الأوراسي وأصبحت باتنة من المناطق التي تنتشر فيها نسبة الانحراف والجريمة بشكل ظاهر، فبحسب التقرير العام للشرطة لسنة 2017<sup>(19)</sup> فإن خريطة الإجرام تتوسع في المدن الكبرى كالجائر العاصمة وعنابة وسطيف وباتنة وكذا في المدن الحدودية مثل تبسة وتلمسان وبشار وذلك راجع إلى عدة اعتبارات منها عملية إعادة الإسكان التي شهدتها

المدن الكبرى في الجزائر لافتقار العديد منها للبنى التحتية، على غرار مراكز الشرطة ومراكز الدرك الوطني، الأمر الذي ساعد العديد من الشباب الانخراط في شبكات المتاجرة بالمخدرات، مثلما يوضحه الجدول التالي من خلال انتشار نسبة الانحراف في ولاية باتنة بحسب الجنس وعبر مختلف مناطقها<sup>(20)</sup>:

الجهة القضائية	ذكور	إناث
محكمة باتنة	465	41
محكمة بريكة	148	3
محكمة عين التوتة	64	3
محكمة مروانة	97	2
محكمة نقاوس	83	5
محكمة أريس	56	5
محكمة سريانة	45	1
<b>المجموع</b>	<b>958</b>	<b>60</b>

#### الجدول رقم (01): يبين نسبة انحراف الأحداث في ولاية باتنة سنة 2012.

ف نجد أن عدد الجنح المسجلة تركز أساسا عند الذكور أكثر من الإناث بشكل عام، وتكثر في المدن الكبرى لولاية باتنة بداية بعاصمة الولاية بـ 506 جنحة عند الجنسين فمدينة بريكة بـ 151 جنحة ومدينة مروانة بـ 99 جنحة ثم مدينة نقاوس بـ 88 جنحة، ويرجع ارتفاع معدلات الانحراف عند الأحداث إلى تفكك العلاقات الاجتماعية، وضعف الروابط الأسرية والتشقة الاجتماعية التي أصبحت بعيدة عن الأسرة الممتدة والكبيرة، ففي الماضي كان العم والجد والخال ضمن الأسرة وكل له دور في تنشئة الطفل، أما اليوم فالأسرة تفككت وأصبح كل واحد بعيد عن الآخر الأمر الذي يشكل صعوبات على الأولياء في تربية أبنائهم، إضافة إلى ضعف الوسائل الضبط الاجتماعي وتفعيل الإجراءات القانونية ساهم في تزايد ونمو الجريمة، حيث ما إن يتم القبض على المجرم اليوم حتى يتم إطلاق سراحه سريعا وبأبسط الإجراءات لأن وسائل الردع يجب أن تكون فعالة حتى لا يلجأ المجرم لتكرار الجريمة ويسهل عليه الأمر.



### خاتمة:

نخلص مما سبق أن نمو ظاهرة السلوك الانحرافي وانتشاره في الوسط الأسري والمجتمعي راجع إلى عوامل ذاتية وخارجية متعددة والتي تعتبر ضمنها العوامل الاجتماعية الأسرية والاقتصادية البيئية الأبرز والفاعلة في توليد الظاهرة وانتشارها، من خلال الفعل الناتج عن الخلل الوظيفي للقواعد الاجتماعية والقانونية وللأدوار والوظائف الأسرية والمجتمعية، ونتيجة للابتعاد الملحوظ عن المنظومة القيمية للمجتمع المحلي.

لذلك يستوجب على كل الأطراف الفاعلة الوقوف على المتابعة والرقابة والضبط الاجتماعي وصولاً إلى الردع والعقاب والجزاء، والحرص على توفير الامكانيات والمتطلبات المادية الضرورية المتسقة مع أدوات التربية وعناصر الرعاية والتنشئة الاجتماعية ومكونات القيم والمعايير والثقافة المجتمعية بهدف الحد من ظاهرة الانحراف والقدرة على التحكم فيها.

### الهوامش:

- (1) - معن خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005، ص 83.
- (2) - فرج صالح الهريش، علم الإجرام، ط 1، المكتبة الوطنية ببنغازي 1999، ص: 48
- (3) - رمضان سليم، أثر الثقافة في دفع الأفراد إلى ارتكاب الجريمة، (تعليق على كتاب)، مجلة الناشر العربي، العدد 18، سنة 1991، ص 111.
- (4) - فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، ص 116
- (5) - عدنان أبو مصلح: معجم علم الاجتماع، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 46.
- (6) - ادريس الكتاني: ظاهرة انحراف الأحداث، منظمة التعاون الوطني، المغرب، ص 190.
- (7) - محمد عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1978، ص: 24.
- (8) - محمد شحاتة ربيع وآخرون: علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، ص 142.
- (9) - معن خليل، علم المشكلات الاجتماعية، ط 1، دار الشروق للنشر، عمان، 1998، ص ص 128-130.

- (10)- أحمد لطفي السيد: مدخل لدراسة الظاهرة الإجرامية والحق في العقاب الجزء الأول، الظاهرة الإجرامية- الإشكاليات البحثية -النظريات التفسيرية- العوامل الإجرامية، دون ذكر دار النشر، 2004-2003.
- (11)- عبد الله عامر الهماي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، ط، 2 منشورات جامعة قاربيونس، 1994، ص 80.
- (12)- عبد الله عبد الغني غانم، علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، "الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي"، نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية، 1994، ص 103
- (13)- مصطفى عمر التير، السجون كمؤسسة اجتماعية دراسة لأراء واتجاهات المسجونين، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص 80.
- (14)- جعفر محمد علي، الأحداث المنحرفون، دراسة مقارنة، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990، ص 29.
- (15)- السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص 92.
- (16)- جعفر محمد علي، الأحداث المنحرفون، دراسة مقارنة، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990، ص 30.
- (17)- محمد عباس ابراهيم: التحديث والتغير-دراسة في مكونات القيم الثقافية- دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 2011 ص 191.
- (18)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الإقصاء الاجتماعي، الدورة العامة السابعة عشر، الجزائر، ماي 2001، ص 24.
- (19)- المديرية العامة لأمن الوطني: التقرير العام للشرطة 2017،  
18 أفريل 2018، الساعة 16:30. <http://www.algeriepolice.dz>
- (20)- مجلس قضاء باتنة: المديرية الفرعية للإحصائيات والتحليل،  
04 جويلية 2018، الساعة 22:30. <https://courdebatna.mjustice.dz>